المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29/11/2012

Rapport du CNDH sur les prisons

Ramid veut s'impliquer !

Le ministère de la Justice et des libertés vient d'affirmer qu'il reste disposé à examiner tous les dérapages qui auraient eu lieu dans les prisons marocaines dès réception des données nécessaires sur cette question. Tout en assurant être "intéressé par l'examen de tous les crimes et violations potentiels", le ministère insiste, dans un communiqué parvenu mardi à la MAP, que cette démarche "doit se baser sur des faits bien déterminés, qu'il s'agisse du temps, du lieu ou des parties prenantes" à ces actes. Dans un communiqué, le ministère réagit aux positions exprimées par certains médias et activistes des droits de l'Homme, lui reprochant de n'avoir pas procédé à l'ouverture d'une enquête sur les faits dressés par le rapport du CNDH concernant la situation dans les

établissements pénitentiaires marocains. A rappeler que le rapport du CNDH "s'est contenté de rapporter des dérapages relatifs à de mauvais traitements et à l'abus du pouvoir sans présenter d'autres éléments d'information pouvant servir de base à une enquête préliminaire", souligne le ministre Ramid, affirmant "n'avoir reçu, à ce jour, aucune plainte relative à ce dossier".

وزارة العدل تنتظر بيانات للتحقيق في تجاوزات بالسجون

تقرير رسمي يؤكد وجود تلك الانتهاكات والوزارة تكتفي بدور المتفرج

المجلس الوطني لحقوق الإنسان رسم صورة قاتمة لأوضاع السجون (أرشيف)

أكدت وزارة العدل والحريات أنها معنية بالبحث في كل الانتهاكات والجرائم المحتملة، على إثر التقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان نهاية أكتوبر الماضي، والذي وقف خلاله على الوضعية الكارثية التي عليها السجون والسجناء واعتبرت الوزارة في بيان لها أن البحث منوط بوقائع محددة زمانا ومكانا وأطرافا، على اعتبار أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان اكتفى بتسجيل تجاوزات وسوء المعاملة والغلو في استعمال السلطة دون بيانات أخرى يمكن أن يتأسس عليها أي بحث تمهيدي. وأضاف البلاغ، الذي تتوفر الصباح على نسخة منه أن وزارة العدل والحريات لم تتوصل بشكايات في الموضوع، وبالمقابل لم تخف استعدادها للبحث في كافة التجاوزات حالما تتوصل بالبيانات الضرورية لذلك.

وجاء بلاغ الوزارة ردا على تساؤلات وسائل الإعلام والفاعلين الحقوقيين حول عدم فتح وزارة العدل والحريات بحثا تلقائيا بشأن التجاوزات التي نسبها التقرير إلى السجون المغربية، وهي الانتهاكات التي وقف عليها التقرير الرسمي الذي نوقش نهاية الأسبوع الماضي بمراكش في الندوة الجهوية السادسة لإصلاح العدالة، إذ تحدث عن أن الاكتظاظ الذي تعيشه السجون المغربية يؤثر في طريقة تعامل الموظفين مع السجناء، إذ يولد حسب التقرير ضغطا نفسيا على الموظفين ويحول دون تمكينهم من ممارسة عملهم في ظروف مناسبة ، كما تشيع بين صفوف بعضهم تصرفات مخالفة للقانون، مثل المحسوبية والرشوة والإهمال والعنف وغيرها من الممارسات السلبية.

وتساءلت مصادر الصباح عن مآل الشكايات التي تتوصل بها وزارة العدل من السجناء، أو تلك التي تنشر على صفحات الجرائد والتي تشير إلى ما تعرفه بعض السجون من انتهاكات جسيمة، والتي يفترض في النيابة العامة أن تفتح بحثا بشأنها بمجرد علمها بذلك، واعتبرت المصادر ذاتها أن ما رصده تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان يكمن اعتباره أرضية للبحث والاستماع إلى المشتكين من السجناء.

ويذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان رسم في تقرير عرضه نهاية أكتوبر الماضي بالرباط، صورة قاتمة لأوضاع السجون بالمغرب، وسجل استمرار ترجيح إعمال السياسة الأمنية على حساب أمن وأمان السجناء، بالإضافة إلى سوء معاملة السجناء واتخاذ تدابير تأديبية دون احترام مبدأ التدرج وتناسب الفعل مع درجة العقوبة.

وأشار تقرير المجلس إلى استمرار مجموعة من التجاوزات تمارس داخل السجون من طرف بعض موظفي المؤسسات السجنية في حق النزلاء، وهو ما يشكل خرقا للقوانين المنظمة للمؤسسات السجنية ولكل الصكوك الدولية ذات الصلة، التي تصنفها ضروبا من المعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية.

وكان حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أكد أن حالات الاعتداء المسجلة ضد بعض السجناء من قبل الموظفين هي حالات فردية، نابعة من اجتهاد خاص لبعض الموظفين، ولا علاقة لها بالسياسة العامة لمندوبية السجون، مؤكدا أن لجنة خاصة تتابع مثل هذه الملفات، وتتخذ الإجراءات التأديبية في حق كل من ثبت تورطه في هذه الاعتداءات، ونبه بنهاشم في تصريح سابق للصباح أن الموظفين يتعاملون داخل السجون مع أشخاص من طبيعة خاصة، وأن الأخيرين غالبا ما تصدر عنهم أفعال مستفزة أو سلوكات عدائية تجاه بعض الموظفين، ما يدفع الأخيرين إلى القيام برد فعل قد يكون عنيفا، وهو سلوك، يضيف بنهاشم، غير مقبول قانونيا، لكنه يقع بين الفينة والأخرى داخل السجون المغربية وحتى في سجون الدول المتقدمة.

كريمة مصلي

المجلس الوطني

رسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقرير عرضه نهاية أكتوبر الماضي بالرباط، صورة قاتمة لأوضاع السجون بالمغرب، وسجل استمرار ترجيح إعمال السياسة الأمنية على حساب أمن وأمان السجناء، بالإضافة إلى سوء معاملة السجناء واتخاذ تدابير تأديبية دون احترام مبدأ التدرج وتناسب الفعل مع درجة العقوبة.

Tanger-Tétouan

Séminaire régional de formation au droit international humanitaire

Il s'agit principalement de mettre en œuvre le plan d'action de la commission régionale en matière de renforcement des capacités des acteurs de la société civile et des intervenants dans ce domaine.

La commission régionale des droits de l'Homme de Tanger-Tétouan organise, vendredi prochain à l'Institut national de l'action sociale (INSA), un séminaire de formation sur le thème «Le droit international humanitaire dans le monde d'aujourd'hui», destiné aux membres de la commission ainsi qu'aux différents acteurs de la société civile. Cette rencontre, organisée en coordination avec la Commission nationale du droit international humanitaire et en collaboration avec le Comité international de la Croix-Rouge, s'inscrit dans le cadre des efforts du CNDH visant la promotion des valeurs du droit humain international, a indiqué à la MAP la présidente de la commission régionale des droits de l'Homme de Tanger-Tétouan, Salma Taoud.

Il s'agit de renforcer les connaissances et les capacités des bénéficiaires de cette formation en matière de droit international humanitaire, tel qu'instauré par les quatre conventions de Genève de 1949, et d'approcher les règles du droit humain à la lumière des événements actuels au niveau international, a-t-elle ajouté. Ce séminaire a pour objectif de mettre en œuvre le plan d'action de la commission régionale en matière de renforcement des capacités des acteurs de la société civile et des intervenants dans ce domaine. L'événement s'inscrit également en droite ligne des réformes constitutionnelles entreprises par le Maroc, qui ont été accompagnées d'actions en faveur des droits de l'Homme, notamment le renforcement du CNDH et la création de ses représentations dans 13 régions du Royaume, afin de répondre au besoin de décentralisation et de proximité avec les citoyens. Le séminaire connaîtra la participation du secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, ainsi que de plusieurs acteurs et chercheurs spécialisés dans les questions des droits de l'Homme, qui donneront des exposés sur les règles du droit international humanitaire et sa relation avec la loi internationale des droits de l'Homme, ainsi que les mécanismes de sa mise en œuvre aux niveaux national et international.■

MAP

المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية ينظمان لقاء وطنيا حول الديمقراطية التشاركية

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية، لقاء وطنيا حول الديمقراطية التشاركية، وذلك يومي 30 نونبر وفاتح دجنبر المقبل بمدينة أكادير.

ويسعى اللقاء إلى توسيع التفكير حول الإطارات الجديدة للديمقراطية التشاركية، التي تم تكريسها بمقتضى دستور فاتح يوليوز 2011، والتباحث مع منتخبي مختلف الجماعات المحلية حول مسؤولياتهم الجديدة في إطار هذا السياق الجديد، وكذا مناقشة جل القضايا المرتبطة بالديمقراطية التشاركية مع هيئات المجتمع المدني.

وستتمحور مداخلات ونقاشات هذا اللقاء حول المواضيع الآتية: الديمقراطية التشاركية، الانسجام الوطني والتوطين الترابي، الديمقراطية التشاركية واللامركزية، مستويات الديمقراطية التشاركية، الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة، الديمقراطية التشاركية كرهان للمساواة بين الجنسين، الديمقراطية التشاركية كرهان للانفتاح على الشباب، الديمقراطية التشاركية كرهان لإدماج الفئات والساكنة الهشة في الحياة الديمقراطية.

كما سيشهد هذا اللقاء، الذي سيفتتح أشغاله كل من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طارق القباج، برلماني ورئيس الجماعة الحضرية لأكادير، ابراهيم حافظي، رئيس المجلس الجهوي لسوس- ماسة- درعة، بمشاركة مجموعة من المسؤولين الحكوميين والمستشارين والخبراء الوطنيين والأجانب في هذا المجال، فضلا عن مجموعة من المنتخبين والبرلمانيين والفاعلين الجمعويين.

يذكر أن الدستور المغربي الجديد قد رسخ، بالإضافة إلى دور الأحزاب السياسية (الفصل 7) ودور النقابات (الفصل وحرية تكوين الجمعيات (الفصل 12)، ضرورة عمل الحكومة على "إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية و تفعيلها و تنفيذها و تقييمها" (الفصل 13)، كما كرس حق المبادرة التشريعية (الفصل 14) و حق تقديم العرائض (الفصل 15)، فضلا عن التنصيص على المبادئ العامة التي من الواجب أن تحكم سير المرافق العمومية (الفصل 154 إلى الفصل158) وعلى مهام الهيئات الوطنية للديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان (الفصل159 إلى الفصل 171.)

أكورا بري

اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية - ورزازات تعقد يوم فاتح دجنبر دورتها الثالثة العادية

الرشيدية/28 نونبر 2012/ومع/ تعقد يوم فاتح دجنبر المقبل اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية – ورزازات دورتها الثالثة العادية.

وأوضح بلاغ للجنة، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه، أن أشغال هذه الدورة، التي تنعقد بناء على المادة 21 من النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستتمحور، بالأساس، حول عرض تقرير اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالنهوض بحقوق الإنسان وتحيين مخطط عملها.

كما ستناول الدورة عرض تقرير حول الزيارات التي قامت بها اللجنة للسجون المحلية ومناقشته والمصادقة عليه، إلى جانب تدارس قضايا مختلفة تتعلق بتقييم حصيلة عمل اللجنة ومجال اشتغالها.

يذكر أن هذه اللجنة؟ التي تترأسها السيدة فاطمة عراش، والمتكونة من المندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، وأعضاء يمثلون جمعيات المجتمع المدني والفاعلين في مجال حقوق الإنسان على مستوى الجهة، والهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين؟ تعمل على تنفيذ برنامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجالات النهوض وحماية وإثراء الحوار حول حقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة. ج/ح أ

اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية - ورزازات تعقد يوم فاتح دجنبر دورتها الثالث

تعقد يوم فاتح دجنبر المقبل اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية – ورزازات دورتها الثالثة العادية.

وأوضح بلاغ للجنة، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه، أن أشغال هذه الدورة، التي تنعقد بناء على المادة 21 من النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستتمحور، بالأساس، حول عرض تقرير اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالنهوض بحقوق الإنسان وتحيين مخطط عملها.

كما ستناول الدورة عرض تقرير حول الزيارات التي قامت بها اللجنة للسجون المحلية ومناقشته والمصادقة عليه، إلى جانب تدارس قضايا مختلفة تتعلق بتقييم حصيلة عمل اللجنة ومجال اشتغالها.

يذكر أن هذه اللجنة؟ التي تترأسها السيدة فاطمة عراش، والمتكونة من المندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، وأعضاء يمثلون جمعيات المجتمع المدني والفاعلين في مجال حقوق الإنسان على مستوى الجهة، والهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين؟ تعمل على تنفيذ برنامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجالات النهوض وحماية وإثراء الحوار حول حقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

و م ع

http://ksarsouk.com/news2806.html

بيـــان

بلاغ صحفي :

في اطار المخطط الاستراتيجي للجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كليم برسم سنة 2012 وتنفيذا لخطة عمل لجنة النهوض بحقوق الانسان لما تبقى من سنة 2012 ، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كليم لقاء تواصليا مع فعاليات المجتمع المدني بمدينة سيدي افني يوم السبت 01 دجنبر 2012 تحت شعار " اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كليم والمجتمع المدني : أية آفاق للعمل المشترك". وستتخلل اشغال هذا اللقاء عروض حول اختصاصات ومهام المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجنه الجهوية حسب ما ورد بالظهير المحدث للمجلس، كما سيتم فتح حوار مع عموم الحاضرين من اجل تحديد حاجياتهم في مجال التكوين على حقوق الانسان وانتظاراتهم من اللجنة الجهوية في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض واثراء الفكر والحوار حول ثقافة حقوق الانسان بهذه الجهة.

Habiba MOUSSAKNI
Assistante du Président de la Commission Régionale
des Droits de l'Homme de Tan-Tan-Guelmim
Lotissement Al Qods
n°677, B.P 1083 Guelmim
Tél : 05.28.77.39.74
Fax : 05.28.77.39.73

محمد الديحاني يضرب عن الطعام احتجاجا على تعرضه للتعذيب داخل سجن سلا2
28/11/2012

افاد تقرير حقوقي حول وضعية المعتقل السياسي الصحراوي، محمد الديحاني، أن الاخير قد شرع في اضراب عن الطعام منذ يوم الجمعة 23 الماضي احتجاجا على تعرضه للضرب والتنكيل على أيدي موظفي سجن سلا2.

وأكد المصدر أن المعتقل السياسي الصحراوي قد تعرض يوم 22 نوفمبر الماضي لاعتداء عنيف، وللضرب والتهديد بالاغتصاب داخل زنزانته من طرف نائب مدير سجن سلا 2، والموظف المدعو عبد الرحيم شنا ، والموظف المدعو عبد الله حبي ، والموظف المدعو مطالب بلقاضي.

ولم تتوقف ادارة السجن عن التضييق على المعتقل حيث تعرض للتفتيش في اليوم الموالي، وعندما تقدم بشكاية للادارة حول الموضوع لم تقبل تسلم شكايته، مما دفع عائلته للتقدم **بشكايات لكل من وزير العدل والحريات المغربي وادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان،** والوكيل العام بمحكمة الاستئناف بالرباط المغربية، ورئيسة الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالرباط ، موضوعها هو فتح تحقيق في اعتداء مفضي الى جروح بليغة.

ومعروف أن المعتقل السياسي الصحراوي يتعرض للتضييق بعد كشفه محاولات المخابرات المغربية ارغامه على ادعاء تشكيله مجموعة ارهابية صحراوية مفبركة تعمل بايعاز من جبهة البوليساريو، حيث تم اختطافه لستة أشهر وايداعه المعتقل السري بتمارة لمساومته، قبل أن ينتهي به الأمر معتقلا بسجن سلا2.

وفيما يلي نص التقرير للمزيد من التفاصيل:

تقرير حول حالة المعتقل السياسي الصحراوي محمد ديحاني

تعرض المعتقل السياسي الصحراوي محمد ديحاني لاعتداء عنيف بتاريخ 22 نوفمبر 2012 داخل زنزانته بسجن سلا رقم 02، حيث افضى هذا الاعتداء الى جروح بليغة على مستوى الجبهة واليد اليسرى بالاضافة الى جروح طفيفة على مستوى الرقبة ناهيك عن وابل من السب والشتم والاهانة والاساليب الحاطة من الكرامة بكونه صحراوي والتهديد بالاغتصاب من طرف نائب مدير سجن سلا رقم 02 ،والموظف المدعو عبد الرحيم شنا ، والموظف المدعو عبد الله حبي ، والموظف المدعو مطالب بلقاضي .

وفي يوم الجمعة الموافق لـ 23 نوفمبر 2012 تعرض للتفتيش المباغث ومحاولة نائب مدير سجن سلا رقم 02 المدعوا بوعزة بتجريد المعتقل من لباسه كاملا تحت ذريعة التفتيش الا انه رفض هذا الاجراء الغير القانوني والحاطة من الكرامة ، وطلب بلقاء المدير شخصيا ، غير ان الموظف رفض ذلك، وقد قام المعتقل بتقديم شكاية في نفس اليوم اي 23 نوفمبر بكل من نائب مديرالسجن والموظفين السالف ذكرهم الا ان الادارة امتنعت من اخذ الشكاية منه، هذا ما جعله يقدم على خوض اضراب عن الطعام منذ يوم الجمعة مطالبا من ادارة السجن فتح تحقيق حول تعرضه لاعتداء و اخضاعه لخبرة طبية والوقوف على الجروح البليغة التي تعرض لها جراء هذا الاعتداء العنيف.

وفي يوم الاثنين الموافق لـ 26 نوفمبر 2012 تقدم ابراهيم الديحاني بشكايات الى كل من وزير العدل والحريات المغربي وادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، والوكيل العام بمحكمة الاستئناف بالرباط المغربية، ورئيسة الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالرباط ، موضوعها هو فتح تحقيق في اعتداء مفضي الى جروح بليغة والتي تم التطرق فيها الى حيثيات الاعتداء بالاضافة الى الشكاية التي قدمت الى الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بتاريخ 16 اكتوبر 2012 والتي كان مضمونها التهديد المباشر للمعتقل السياسي الصحراوي محمد ديحاني بالتعذيب والاهانة من طرف نائب مدير السجن والموظف المدعو عبد الرحيم شنا، ناهيك عن الشكايات التي يتقدم بها المعتقل الى ادارة السجن والتي يتم اقبارها وعدم البث فيها من طرف الجهات المسؤولة .

وفي يوم الثلاثاء الموافق لـ 27 نوفمبر 2012 والذي يصاف يوم الزيارة قمت بزيارته على الساعة 09:30 صباحا الا انني لم ازره الا على الساعة 14:00 زوالا وحينما طلبت استفسارا حول التاخير اكد لي الموظف ان المعتقل محمد ديحاني رفض الخروج للزيارة وبدون اي تبرير لذلك وقد طلبت لقاء مدير السجن الا انه رفض مقابلتي بحجة انه مشغول ومن ثم طلب مني موظف الزيارة بمغادرة القاعة والسجن الا انني رفضت ذلك مؤكدا له عدم الخروج الا بعد رؤية المعتقل وفي الاخير خرج الي محمد ديحاني وعليه اثار التعذيب والجروح وقد سرد لي حيثيات الاحداث التي توالت اخر الاسبوع الفارط، مؤكدا انها غير عادية وهي من خطط اجهزة الامن الاستخباراتية قصد توريطه في اعمال لا علاقة له بها الا انها بائت بالفشل .

بنهاشم: مستعد لخدمة الوطن والعرش من أي موقع كان

هبة بريس من الرباط

أوضح حفيظ بنهاشم؛ المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الأخير حول وضعية السجون بالمملكة، يعتبر ظاهرة صحية بالمغرب، وتكريسا للديمقراطية وممارسة حقة للمراقبة على المسؤولية.

بنهاشم لم يخف انزعاجه من بعض ما تضمنه التقرير، مؤكدا عدم الطعن فيه، لكن لا بد للحكم أن ينصت للطرفين، مبرزا مسؤولية الدفاع عن الموظفين الملقاة على عاتقته، حيث لا يجوز، حسب بنهاشم، اتهام الموظفين بدون حجة ولا دليل، مستدركا بالقول أنه إذا ما ثبت ما يدين أولئك الموظفين، فالقضاء هو الكفيل بمتابعتهم.

المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، تعليقا على زيارة "خوان منديز" المقرر الأممي حول التعذيب، قال أن الأخير فتحت في وجهه أبواب جميع المؤسسات، وكانت له الحرية المطلقة لزيارة كل تلك المؤسسات التي طلب تفقدها، كما لم يرافقه أي موظف تابع للمندوبية العامة.

وعن حالة الاستنفار التي عرفتها السجون أسابيع قبل زيارة المقرر الأممي، قال بنهاشم موضحا أن هذا الكلام غير صحيح، لأن ترميم وصباغة المؤسسات يدخل ضمن العمل اليومي للمندوبية، وبما أن السجون المغربية قديمة، فهذا يتطلب معالجة مستمرة للأوضاع البنيوية لتلك السجون، كما أن المندوبية بصدد بناء مؤسسات جديدة لتخليف وتعويض القديمة منها، ولا علاقة لزيارة "خوان منديز" بهذا العمل.

حفيظ بنهاشم قال أنه راض عموما عن وضعية السجون، مع تسجيل بعض الاختلالات وعلى رأسها معضلة الاكتضاض، مقترحا للتغلب على هذه الظاهرة، لجوء القضاء إلى عقوبات بديلة غير السجنية في بعض الحالات البسيطة، ومع ذلك فالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، يضيف بنهاشم، عاقدة العزم على تغيير السجون القديمة وذات طاقة استيعابية ضعيفة، بأخرى جديدة بالمواصفات التي تضمن كرامة السجين وأمن المؤسسة وتخفف من الاكتضاض، وأضاف: "السجون التي نحن بصدد بنائها تعرف ضبطا على مستوى عدد الأسرة، وكل زيادة توجه إلى سجن آخر يتوفر على أماكن للاعتقال".

وفي ختام لقائه الخاص بهبة بريس، وجوابا على سؤال حول إمكانية إعفائه من منصبه الحالي بعد المصادقة على القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، أكد حفيظ بنهاشم أنه جندي مجند لخدمة وطنه وملكه من أي موقع كان.

ندوة بالحسيمة حول موضوع : تقرير أزمة السجون و سؤال تفعيل التوصيات

2012/11/28

3

فري ريف :

بناء على أحكام الظهير 1.11.19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفي إطار تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وفي سياق صدور تقرير أزمة السجون عن المجلس الوطني.

تعتزم اللجنة الجهوية بالحسيمة / الناضور تنظيم مائدة مستديرة حول موضوع:" تقرير أزمة السجون وسؤال تفعيل التوصيات" أيام 07/08 ديسمبر 2012 بكل من الناضور والحسيمة، وذلك بمشاركة الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بالموضوع ،المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،النيابة العامة ،عامل الأقاليم ،جمعيات حقوقية ،إدارة السجون بالإضافة إلى المعتقلون سابقون.

بلاغ صحفي للجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان

Fax 05 28 77 39 73نشر في صحراء بريس يوم 28 – 11 – 2012

بلاغ صحفي :

في اطار المخطط الاستراتيجي للجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كلميم برسم سنة 2012 وتنفيذا لخطة عمل لجنة النهوض بحقوق الانسان لما تبقى من سنة 2012 ، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كلميم لقاء تواصليا مع فعاليات المجتمع المدني بمدينة سيدي افني يوم السبت 01 دجنبر 2012 تحت شعار " اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كلميم والمجتمع المدني : أية آفاق للعمل المشترك". وستتخلل اشغال هذا اللقاء عروض حول اختصاصات ومهام المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجنه الجهوية حسب ما ورد بالظهير المحدث للمجلس، كما سيتم فتح حوار مع عموم الحاضرين من اجل تحديد حاجياتهم في مجال التكوين على حقوق الانسان وانتظاراتهم من اللجنة الجهوية في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض واثراء الفكر والحوار حول ثقافة حقوق الانسان بهذه الجهة.

وزارة العدل والحريات تتعهد ببحث كافة التجاوزات بالسجون المغربية حال توصلها بالبيانات الضرورية

المصدر : telexpresse
بتاريخ : 17:17 27/11/2012

تتواصل ردود الفعل حول ما تضمنه تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 30 أكتوبر الماضي حول وضعية السجون بالمغرب.

فبعد ردود فعل التي جاءت على لسان حافظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والذي وصف مضامين تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان بغير ثابتة، لأن التقرير بني على تصريحات السجناء وأقوالهم، جاء رد وزارة العدل والحريات، عبر بلاغ لها اليوم، اعتبرت فيه أن التقرير "اكتفى بتسجيل تجاوزات و سوء المعاملة و الغلو في استعمال السلطة دون أي بيانات أخرى بالإمكان أن يتأسس عليها أي بحث تمهيدي".

وأشار بلاغ الوزارة أن هذه الاخيرة "لم تتوصل على الأقل في هذه المرحلة بشكايات في الموضوع"، مؤكدة أنها مستعدة لبحث كافة التجاوزات بالسجون المغربية، حالما توصلها بالبيانات الضرورية بهذا الشأن.

جاء ذلك في بلاغ أصدرته الوزارة ردا على ما تداولته بعض المنابر الإعلامية وفاعلون حقوقيون عن عدم فتحها لبحث تلقائي بشأن ما تضمنه تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 30 أكتوبر الماضي حول وضعية السجون بالمغرب.

وأضاف البلاغ، حسب ما اوردته وكالة المغرب العربي للانباء، أن الوزارة "إذ تؤكد على أنها معنية بالأمر بالبحث في كل الانتهاكات والجرائم المحتملة، فإنها تشير إلى أن ذلك منوط بوقائع محددة زمانا ومكانا وأطرافا".

Journées d'études à Rabat sur "la gestion des archives courantes et intermédiaires au Maroc, quelle stratégie?"
MAP
28.11.2012
16h50
PartagerShare on facebookShare on google_plusone
Commenter (0)

Rabat, 28 nov. 2012 (MAP) - L'institution Archives du Maroc organise, les 30 novembre et 1er décembre à Rabat, deux journées d'études sur le thème "Gestion des archives courantes et intermédiaires au Maroc: quelle stratégie?".

Initiées en partenariat avec l'Ecole des sciences de l'information (ESI) et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ces deux rencontres viennent commémorer le 5ème anniversaire de la promulgation de la loi marocaine relative aux archives, entrée en vigueur le 30 novembre 2007, indique un communiqué des organisateurs.

Et de préciser que la première journée d'études se déroulera en séance publique au siège de l'ESI, dans le but de déclencher une réflexion commune, entre professionnels marocains et étrangers, sur la mise en place d'un système national de gestion des archives normalisé accessible aux établissements et administrations publics, aux collectivités locales, aux entreprises publiques et aux organismes privés chargés de la gestion d'un service public.

La deuxième rencontre, qui réunira autour d'une table ronde à huis clos des experts marocains et étrangers au siège des Archives du Maroc, aura pour objectif de poser les premiers jalons d'une stratégie unique, rigoureuse et efficace de gestion des archives courantes et intermédiaires, indique la même source. -(MAP)-. MY---COM. BW.

Agadir abrite la 1ère rencontre nationale sur la démocratie participative du 30 novembre au 1er décembre
MAP
29.11.2012

Agadir, 29 nov. 2012 (MAP)- La ville d'Agadir abritera, du 30 novembre au 1er décembre prochain, les travaux de la première rencontre nationale sur la démocratie participative, un colloque qui sera animé par plusieurs experts, académiciens, décideurs et représentants du tissu associatif.

Initiée par l'Association marocaine pour des éco-villes, en sa qualité de regroupement de collectivités locales et des élu(e)s locaux (AMEV) et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), cette rencontre ambitionne de "réfléchir sur les nouveaux cadres de la démocratie participative, de discuter avec les élu(e)s des diverses collectivités territoriales sur leurs nouvelles responsabilités et de débattre de ces questions avec la société civile", indique un document des organisateurs.

Ce colloque de deux jours a pour vocation d'ouvrir, dans le cadre de sept tables-rondes, le débat sur une série d'interrogations sur la manière d'imaginer un dispositif national de démocratie participative cohérent en termes de prérogatives et de moyens et les types de relations et de complémentarités à prévoir entre le niveau national et les divers niveaux territoriaux.

Il s'interrogera sur les possibilités de construire une politique de démocratie participative sans une politique de décentralisation et les relations avec les tutelles administratives nationales et locales, ainsi que sur les prérogatives des acteurs locaux dans le sillage du projet de régionalisation avancée.

Les participants aborderont aussi les enjeux environnementaux et ce qu'ils impliquent comme nouvelles procédures démocratiques de consultation, de coordination et de coopération, les problématiques liées à la parité et à l'égalité hommes/femmes, ainsi que les enjeux de l'implication de la jeunesse et des possibilités d'intégrer et de soutenir de nouvelles formes d'engagement des jeunes dans l'élaboration des politiques les concernant.

Il s'agira également de réfléchir sur comment faire participer les populations précaires dans la vie démocratique et dans les projets de développement et de renouer le dialogue avec les habitants en leur donnant la parole, la démocratie participative étant entendu comme un enjeu d'inclusion des groupes vulnérables.

Prison : Le ministère prêt à ouvrir une enquête

Mercredi, 28 Novembre 2012 14:52 La rédaction 0

Le Ministère de la Justice affirme qu'il est disposé à examiner tous les dérapages qui auraient eu lieu dans les prisons du Royaume dès réception des données nécessaires sur cette question. Le ministère réagit aux positions exprimées par certains médias et activistes des droits de l'Homme, qui lui reprochent de n'avoir pas procédé à l'ouverture d'une enquête sur les faits dressés par le rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) concernant la situation dans les établissements pénitentiaires du Royaume. Pour rappel le rapport du CNDH a dévoilé de nombreux dysfonctionnements, et affirme que les traitements cruels, inhumains ou dégradants persistent toujours dans ces établissements.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

تتمة ص 2

«عشاء مناقشة» بسفارة النرويج يكشف انشغال دبلوماسيين بـ «يوميات السجن»

محمد سليكي

علمت « الأخبار» من مصدر جيد الاطلاع، أن شخصيات دبلوماسية أوروبية عبرت أول أمس الثلاثاء لناشطين حقوقيين وبرلمانيين مغاربة، عن «انشغالها البالغ» إزاء عدم تحريك أية مساطر حيال ما يكشف عنه الصحفي رشيد نيني في عموده «شوف تشوف» من حقائق معيشة صادمة حول المركب السجني عكاشة بالدار البيضاء، مبدية قلقها بشأن الصورة القاتمة التي يرسمها الصحفي عن أوضاع السجن وانتشار سلوكيات غير مشروعة داخله.

وذكر مصدرنا، أن دبلوماسيين كبار حاضروا، على هامش مشاركتهم في «عشاء مناقشة» احتضنته سفارة النرويج بالرباط ، وجوها برلمانية مغربية، خصوصا من المعارضة، حول مصير تقارير اللجان الاستطلاعية خاصة التقرير المنجز حول سجن عكاشة. في إشارة إلى التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتقارير الصادر عن لجان برلمانية من الأغلبية والمعارضة.

وأكد مصدر الجريدة، أن اتفاقا تم بين دبلوماسيين أجانب وبرلمانيين وحقوقيين مغاربة على كون ما ينشره رشيد نيني في عموده «شوف تشوف»، يمثل «شهادة حية من صحفي ذي مصداقية حول واقع السجون كان حريا بالسلطات المغربية أن تقوم استنادا على ما ورد فيه بالمتعين». وفي الوقت الذي صرح فيه لـ«الأخبار» مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، الذي يعتبر الرئيس الأول للنيابة العامة، بأن موقف وزارته من التقارير المنجزة حول سجون المملكة، هو المعبر عنه في البلاغ الرسمي لوزارة العدل والحريات، تطابقت وجهات نظر النقيب عبد الرحيم الجامعي، الرئيس السابق للمرصد المغربي للسجون وفوزية لبيض رئيسة اللجنة الاستطلاعية حول سجن عكاشة، حول اعتبار ما ينشره الصحفي رشيد نيني في عموده «شوف تشوف» كسجين رأي سابق، لا يترك أي مبرر للسلطات المعنية للتردد في فتح تحقيق حول «التجاوزات المرتكبة في سجن عكاشة وتقديم المسؤولين عنها للمحاسبة».

تتمة ص 2

«عشاء مناقشة» بسفارة النرويج يكشف انشغال دبلوماسيون بـ«يوميات السجن»

الرباط: محمد سليكي (تتمة ص1)

كان بلاغ رسمي عن وزارة العدل والحريات قد أشار إلى «اكتفاء التقرير الأخير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية السجون، بتسجيل تجاوزات وسوء المعاملة والغلو في استعمال السلطة، دون أي بيانات أخرى، بالإمكان أن يتأسس عليها أي بحث تمهيدي وأن الوزارة لم تتوصل على الأقل في هذه المرحلة بشكايات في الموضوع، لذلك فإنها تفيد باستعدادها للأمر بالبحث عن كافة التجاوزات حالما تتوصل بالبيانات الضرورية لذلك».

وكشفت لبيض في حديث إلى «الأخبار»، أن ما ينشره الصحفي رشيد نيني في عموده» شوف تشوف»، يبرز كل الخروقات التي سجلها تقرير اللجنة الاستطلاعية حول سجن عكاشة الذي يبدو أنه بات محرجا من عمود «شوف تشوف» بحسب مصادر إعلامية، إذ باتت إدارة السجن تسمح بتداول جريدة «الأخبار» بعد قص عمود «شوف تشوف». وشددت لبيض على تمسكها ب»صدق الوقائع والأحداث والجرائم» المتحدث عنها في عمود نيني والتقرير الاستطلاعي.

ونبهت النائبة البرلمانية، وعضو لجنة الأسئلة القانونية وحقوق الإنسان في مجلس أوروبا بستراسبوغ والذي تربطه بالمغرب علاقة «الشريك في الديمقراطية»، إلى أن «ضغوطات» غير مفهومة، بحسب تعبيرها، رافقت عرض تقرير لجنتها على الجلسة العمومية لمجلس النواب والاستناد عليه لمواجهة المندوب السامي لإدارة السجون حفيظ بنهاشم.

وأوضحت تجليات تلك «الضغوطات»، في قولها: «عندما كنت أدافع عن عرض التقرير على الجلسة العامة لمجلس النواب ورفعه في وجه بنهاشم بمناسبة مناقشة ميزانية مندوبيته وجدت نفسي أخوض هذه المعركة بمفردي، بعدما اتخذ أعضاء اللجنة الاستطلاعية مواقف سلبية من مبادرتي، ما يعني أن هناك ربما ضغوطات قد وقعت»، حسب تعبير النائبة البرلمانية.

وشدد النقيب عبد الرحيم الجامعي في تصريح لـ» الأخبار»، على أن» ما يكتبه الصحفي رشيد نيني حول الجرائم الفظيعة المرتكبة بسجن عكاشة بات يفرض فتح تحقيق قضائي مع مسؤولين بالإدارة المركزية والمؤسسة السجنية».

وزاد الرئيس السابق للمرصد المغربي للسجون قائلا: « إن الجرائم المتحدث عنها والموثقة في تقارير وطنية ودولية، باتت تلطخ وجه المندوبية ووجه المندوب السامي الذي أصبح عاجزا عن تقديم الأجوبة ما يفرض عليه الاستقالة والاستعداد للمساءلة والمحاسبة».

وشبه الجامعي المآسي والقصص الصادمة التي يرويها نيني في عموده» شوف تشوف» بتلك التي سبق أن وثقتها شهادات معتقلي سنوات الجمر والرصاص بكل من سجون ومعتقلات تازممارت ومولاي الشريف والسجن المركزي بالقنيطرة وقلعة مكونة وعدد من السجون الأخرى».